السياسة الروسية من منظور المصلحة الوطنية المصرية

(**الملف المصرى**، الأهرام، العدد ٢٤، أغسطس ٢٠١٦)

د. نورهان الشيخ*

منذ عام ٢٠١١ دخلت منطقة الشرق الأوسط حزام الزلازل السياسية، وبين الحين والأخر تعصف تطورات عميقة ومفاجئة بالأوراق المتداخلة لتعيد الأوضاع إلى المربع صفر، ولكن بتوزانات جديدة بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. وقد كان عودة موسكو كفاعل دولى رئيسى ومؤثر فى المنطقة أحد أهم أبعاد التغيرات المحورية بها، خاصة منذ التدخل الروسى فى سوريا سبتمبر الماضى. ورغم إعلان سحب القوات الرئيسية الروسية من سوريا فى مارس، إلا إن الحضور الروسى فى الملف السورى والمنطقة عامة يظل قوى ومؤثر، ولهذا دلالاته فيما يتعلق برؤية روسيا لأهدافها وأولوياتها الأمنية والاقتصادية، ودورها الإقليمى الحالى والمستقبلى، وشبكة تحالفاتها فى المنطقة، كما يثير ذلك تساؤلات حول تداعياته على مصر. ويمكن قراءة التطورات فى السياسة الروسية تجاه المنطقة من منظور المصلحة الوطنية المصرية، فى إطار ثلاث محاور أساسية.

الأول، يتعلق بمدى ثبات التوجه الروسى تجاه المنطقة، والذى يبدو استراتيجياً وله صفة الديمومة والنمو المضطرد. وخلافاً لما يردده البعض أو ربما يأمله، بشأن الانسحاب الروسى من المنطقة فإن روسيا تؤسس لوجود دائم وقوى، ودور فاعل فى الشرق الأوسط يحمى أمنها ومصالحها، إنطلاقاً من أن ضمان الأمن القومى الروسى يبدأ من القضاء على العناصر الارهابية فى الجوار الروسى القريب والبعيد ومنه منطقة الشرق الأوسط. ولاشك إن قيام موسكو بنشر منظومة إس-٤٠٠ في قاعدة حميميم بسوريا، والتى من المعروف إنها الأكثر تطورا في العالم، والقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية، ووضع الطراد "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ "فورت" المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة "إس-٣٠٠") في ساحل اللاذقية السورية، على خلفية اسقاط تركيا للمقاتلة الروسية فى نوفمبر من العام الماضى، يعنى أن التدخل الروسى فى سوريا لم يكن حادث عرضى أو استثنائى ولكنه أحد ابعاد استراتيجية روسية متكاملة فى المنطقة تهدف بالاساس إلى القضاء على الارهاب من جذوره واقتلاعه من المناطق الحاضنة له فى

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الأراضى السورية وجوارها، والتى تمثل حزام روسيا الجنوبى الغربى، ومنها يأتى الدعم للارهاب داخلها.

ومن التطورات اللافتة اتجاه روسيا إلى إدارة عملياتها ضد الارهاب فى سوريا مباشرة من أراضيها حيث أقلعت ست قاذفات روسية بعيدة المدى من طراز "تو- ٢٢ أم ٣" من الأراضى الروسية لضرب مواقع تابعة لداعش فى سوريا فى الحادى والعشرين من شهر يوليو، وعادت إلى قواعدها مرة أخرى بعد إنجاز المهام الموكولة لها.

وقد أشار الرئيس بوتين صراحة خلال قيامه بمنح جوائز للعسكريين الروس يوم ٣ ديسمبر إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا. وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا "ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس" من خلال "عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا".

ورغم فاعلية الضربات الروسية فى سوريا وقضاءها على أكثر من ٢٠٠٠ إرهابي من بينهم ١٧ قائدا للمجموعات الإرهابية، تسللوا إلى سوريا من روسيا. هذا فضلاً عن تحرير ٤٠٠ مدينة وقرية سورية واستعادة السيطرة على حوالى ٣٠% من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، إضافة إلى إضعاف التنظيم وعرقلة تجارة الإرهابيين بالنفط والقضاء عليه بشكل كامل في بعض المناطق، وتدمير حوالي ٢٠٩ منشأة خاصة بإنتاج النفط تابعة للارهابيين فى سوريا، فضلا عن أكثر من ٢٠٠٠ شاحنة لنقل المنتجات النفطية، ووقف وتدمير الإمدادات الأساسية لتمويل الإرهابيين ونقل الأسلحة إليهم. فإن الارهاب مازال التحدى الرئيسى الذى تواجهه روسيا، ومازالت العناصر الارهابية تطل بوجهها القبيح وأياديها السوداء من آن للأخر، خاصة بعد إعلان تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية" المسئول عن العديد من الهجمات الارهابية داخل روسيا، مبايعته لتنظيم "داعش" في يونيو من العام الماضى، وأصبح ذراعها فى العمق الروسى، مع احتفاظه بصلات قوية بعناصر التنظم وغيرها من العناصر الارهابية الشيشانية التى تحتل مواقع مهمة ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، وترى روسيا إن الطريق مازال طويلاً للقضاء التام على الارهاب.

ولاشك أن جهود روسيا لمكافحة الارهاب تصب لصالح مصر خاصة فى ضوء التطابق التام فى الرؤي والمصالح بين البلدين فى هذا الصدد. ومن المعروف أن روسيا تدرج جماعة الأخوان على قائمة المنظمات الارهابية لديها منذ عام ٢٠٠٣. وتعد روسيا القوى الكبرى الوحيدة الفاعلة فى المنطقة التى تدعم متطلبات الأمن القومى المصرى فى المرحلة الراهنة نتيجة الادراك المشترك لخطر الارهاب باعتباره التهديد الأساسى الذى يواجه المنطقة والعالم بأسره وليس فقط مصر وروسيا. كما أن هناك توافق بين البلدين حول أولوية استعادة الاستقرار فى المنطقة، وتتقارب مواقفهما حول الأزمات الملحة بها خاصة سوريا وليبيا. وترى روسيا مصالحها فى استقرار المنطقة والإبقاء على الدول والكيانات الكبرى التى تعتبر دعامات لهذا الاستقرار، وهى ضد سياسات التفكيك والتفتيت التى تسعى إليها قوى أخرى، وتتفق التوجهات الروسية فى هذا الخصوص مع نظيرتها المصرية.

ثانيها، اتجاه روسيا لتعميق تحالفاتها الرئيسية فى المنطقة من خلال مثلث "روسيا إيران سوريا"، وستظل سوريا هى نقطة الارتكاز الأساسية لروسيا فى المنطقة والحليف الاستراتيجى الأساسى لها وذلك فى ضوء خصوصية العلاقة بين موسكو ودمشق. فمنذ وصول حافظ الأسد للسلطة مطلع السبعينات وعلى مدى ما يزيد عن أربع عقود توطدت العلاقة بين البلدين، وأصبحت الأخيرة هى ركيزة السياسة الروسية فى المنطقة لاسيما بعد تدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة واتجاه الأخيرة للتحالف مع واشنطن من ناحية، وتطور العلاقات بين موسكو وطهران التى تعتبر الشريك الأساسى للنظام السورى من ناحية أخرى. كما إن سوريا هى امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، وبها القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس والمخصصة لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدي مهمات عسكرية، وهى الوحيدة في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن، إلى جانب قاعدة حميميم الجوية. يضاف إلى هذا أن سوريا سوق أساسى للسلاح الروسى حيث تعتمد سوريا في المرتبة الأولى على التسلح الروسي، هذا فضلاً عن الاستثمارات الروسية الهامة فى قطاع الطاقة السورى، وكون سوريا معبراً هاما، حال استقرارها، لنقل الطاقة.

وليس من المنتظر أن تتدخل روسيا فى أزمات عربية أخرى على شاكلة تدخلها فى سوريا فى المستقبل المنظور، ورغم إن العراق أحد شركاء روسيا فى حملتها ضد الارهاب فى سوريا، فإن الأمر يقف عند حدود التنسيق الأمنى والاستخباراتى بين البلدين دون ضربات روسية

فى الأراضى العراقية، والتى لن تقبل بها الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الأهم فى العراق. وكذلك يصعب تصور تدخل روسي عسكري فى ليبيا فى ضوء الضبابية الشديدة فى الحالة الليبية وعدم وجود طرف شرعى قوى يمكن أن يستدعى التدخل الروسى بشكل قانونى وفقاً لوجهة النظر الروسية، ولم تنجح زيارة القائد العام للجيش الليبي الفريق خليفة حفتر لموسكو مؤخراً ولقاءه بوزير الدفاع الروسي وأمين مجلس الأمن الروسي فى تحريك الدعم الروسى المباشر حيث أعادت روسيا تأكيد موقفها القاضى بعدم توريد أي أسلحة إلى ليبيا، قبل رفع حظر توريد الأسلحة المفروض عليها من قبل مجلس الأمن الدولي أو تخفيفه على الأقل. ويظل لنجاح الحملة الروسية فى سوريا وإضعاف تنظيم داعش بها تداعيات مباشرة على تراجع التنظيم فى العراق وليبيا ومصر والمنطقة عامة شريطة تعاون مختلف الأطراف فى هذا الصدد.

يتزامن هذا مع تعميق تعاونها الاستراتيجى مع إيران، التى استضافت فى ٩ يونيو اجتماعا ثلاثيا بين وزراء دفاع روسيا وإيران وسوريا لبحث التنسيق في مكافحة الإرهاب والتخطيط العملياتي والعمل العسكري في سوريا لمحاربة تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة."، كما سبق وأن أصرت موسكو على ضرورة إشراك إيران في مفاوضات فيينا بشأن الأزمة السورية، باعتبارها طرف إقليمى رئيسى لا يمكن تجاهله فى أى تسوية حقيقية للأزمة السورية. كما زار الرئيس بوتين طهران يوم ٢٣ نوفمبر، وكانت الزيارة الأولى منذ عام ٢٠٠٧، وجاءت على هامش اجتماع القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، وتم خلالها التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين فى المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة فيها، وتوقيع سبع اتفاقات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في سياق توطيد وترسيخ التعاون بين البلدين، كما ألتقى بوتين المرشد الأعلى، على خامنئى، وقام بإهدائه نسخة أثرية من المصحف الشريف.

ولا يعنى هذا اتجاه المنطقة إلى الاستقطاب حيث يصاحب ذلك انفتاح روسى على مختلف دول المنطقة من خلال إعادة الدفئ للعلاقات الروسية التركية، ومن المنتظر أن تتلقى العلاقة بين البلدين دفعة قوية فى أعقاب القمة المنتظرة بين بوتين وأردوجان مطلع شهر أغسطس. يضاف إلى هذا محاولة موسكو الوصول إلى تفاهمات جادة ومطمئنة مع دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، إنطلاقاً من وجود تحديات خطيرة مشتركة تتهدد روسيا ودول الخليج تتمثل فى تصاعد خطر الارهاب الذى اتسعت دائرة استهدافه ليضرب المملكة ويصل الحرم النبوى. وتحاول موسكو إعادة طرح رؤيتها التى تقوم على تطوير نظام للأمن الإقليمى باعتباره الصيغة الأمثل لضمان أمن المنطقة من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب آسيوية مماثلة. إلا إن التباعد حول ماهية التهديدات الأكثر خطورة، ومدى

القبول ولو مرحلياً بالأسد فى سوريا، واعتبار إيران من وجهة النظر الخليجية والسعودية خاصة مصدر التهديد الأساسى لأمن واستقرار منطقة الخليج، والتدهور الذى لحق بالعلاقات السعودية الإيرانية على مدى الأشهر القليلة الماضية، هذا إلى جانب استمرار الخلاف حول التحديد الدقيق للتنظيمات التى تعد ارهابية والتى ليست كذلك، يعرقل التفاهم بين الجانبين.

ورغم جدية روسيا فى بناء تحالف استراتيجى مستقر مع مصر، وجهدها الواضح لاستقطاب مصر كحليف استراتيجى لها فى المنطقة، وحيوية المصالح المصرية لدى روسيا فى مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية والاستراتيجية، وكون روسيا شريكاً جاداً لمصر، وقدمت الدعم لمصر فى لحظات فارقة من التاريخ المصرى كانت أخرها ثورة ٣٠ يونيو، فإن تباعد البلدين فى الموقف من إيران يلقى بظلال واضحة على قدرة مصر على الاندماج الكامل فى شبكة التحالفات الروسية.

فالتحالف المصرى الخليجى توجه ثابت لمصر، وقد كان للمملكة العربية السعودية دور محورى فى دعم مصر دبلوماسياً واقتصادياً واستراتيجياً فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، ومثل إعلان السعودية رسميا جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا فى مارس ٢٠١٤، ضمن أول قائمة من نوعها ضمت عددا من المنظمات داخل وخارج المملكة، دعم كبير لمصر فى توقيت حرج كانت تتعرض فيه لهجوم حاد إثر إعلانها جماعة الأخوان منظمة إرهابية فى ديسمبر ٢٠١٣، وفى ضوء ما تقدم تعد الرياض هى الحليف والشريك الأساسى لمصر. تزامن ذلك مع دعم روسى هام لمصر فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وقيام الرئيس الروسى فلاديمير بوتين بزيارة مصر فى فبراير ٢٠١٥، فى أول زيارة لرئيس قوة كبرى لمصر، وعُقدت لأول مرة اللجنة المشتركة للتعاون العسكري التقني بين مصر وروسيا فى مارس من نفس العام بموسكو، وتم فى إطارها توقيع بروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين واتمام الصفقات التى جرى التشاور بشأنها، كما تم توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر بمنطقة الضبعة فى نوفمبر من العام نفسه، وأعتبر العقد خطوة هامة فى مسار العلاقات المصرية الروسية ونقلها من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجى المستقر.

وقد وضعت الشراكة الاستراتيجية المتنامية بين القاهرة وموسكو، مصر فى مواقف صعبة أحياناً، تعجز معها عن اتخاذ مواقف مرضية بالكامل لروسيا، أو لدول الخليج. وعلى سبيل المثال، بدى للوهلة الأولى أن مصر ترحب بالتدخل الروسى فى سوريا وإنه يصب فى صالح مكافحة الارهاب فى المنطقة وفى الداخل المصرى. وفى أول رد فعل مصرى على التدخل الروسى فى سوريا رأى سامح شكرى، وزير الخارجية المصرى، "إن المعلومات المتوفرة لدى

مصر من خلال الاتصالات المباشرة مع الجانب الروسى تؤكد اهتمام روسيا بمقاومة الإرهاب.. ومحاصرة انتشاره فى سوريا، وأن هدفها من التواجد هو توجيه ضربة قاصمة لداعش فى سوريا والعراق، وأن هذا سيكون له أثر فى محاصرة الإرهاب فى سوريا والقضاء عليه". ومثل هذا رد فعل مختلف عن رؤية دول الخليج وتكييفها السلبى للتدخل الروسى، وهو ما تداركته الخارجية المصرية سريعاً، ولكن ظلت مصر غير قادرة على اتخاذ موقف مرضى بالنسبة لدول الخليج من الأزمة السورية يتسق مع التحالف والارتباط الاستراتيجى بين الجانبين، كما إنه لم يكن مرضياً بالقدر الكافى لروسيا التى كانت تتوقع دعماً مصرياً أكبر لها بالنظر إلى ارتباط تنظيم "ولاية وسيناء" بداعش ومبايعته لها، وتقارب الرؤى والمواقف بين القاهرة وموسكو فيما يتعلق بمكافحة الارهاب، حتى ان البعض ذهب إلى القول بوجود "تردد مصرى" فى حسم توجهها وخيارها الاستراتيجى بالتحالف مع روسيا.

ثالثها، أن عودة روسيا إلى المنطقة تأتى فى إطار منظور تعاونى وليس تنافسى مع القوى الكبرى الأخرى الفاعلة بها وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وموسكو حريصة على التفاهم والتعاون مع واشنطن والشركاء الأوربيين رغم استمرار الخلاف والتوتر بين الجانبين على خلفية الأزمة الأوكرانية. فقد أصبحت الجماعات الارهابية دولية النشاط، وعابرة للحدود بين الدول، ومن ثم فإن مواجهتها تقتضى، من وجهة النظر الروسية، تعاون دولى فعال، وليس من المتصور إنه فى الوقت الذى تتوحد فيه هذه الجماعات من خلال ما يطلقون عليه "البيعة"، تتناثر جهود المجتمع الدولى، وتعمل الدول المعنية فى جزر منعزلة، الأمر الذى يجعلها هدف سهل لهذه الجماعات. وقد عكست زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الى موسكو فى نوفمبر الماضى تفاهماً وتنسيقاً واضحاً بين البلدين، وكذلك الحال بين موسكو وواشنطن كما هو واضح من خلال الاتصالات القمية بين قيادة البلدين وزيارات وزير الخارجية الأمريكى إلى روسيا. ومن الواضح أن موسكو لا تسعى لمزاحمة النفوذ الأمريكى أو التنافس مع واشنطن، ولكنها تحاول إيجاد موطئ قدم لها فى المنطقة وحماية مصالحها وحلفائها، وكان طبيعياً أن تثير العودة الروسية توتراً مع واشنطن صاحبة النفوذ التقليدى والتى انفردت بإدارة شئون المنطقة لعقدين من الزمان دون منازع أو شريك. ولكن يبدو أن البلدين قد تجاوزا مرحلة التوتر هذه، واستطاعا بلورة تفاهمات جادة حول عدد كبير من القضايا الخلافية. ولاشك أن تراجع الاستقطابات الدولية والتفاهم بين القوى الكبرى

يصب فى صالح مصر، التى ترتبط بشراكات هامة مع واشنطن وباريس وغيرهما من القوى الغربية الهامة، وتسعى فى نفس الوقت لتطوير شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد مع روسيا.

إن السياسة الروسية فى المنطقة تنطلق من مصالح وأولويات واضحة تتفق فى جوانب عدة مع مقتضيات الأمن القومى المصرى والمصلحة الوطنية المصرية، ومن المهم التركيز فى العلاقة مع موسكو على جوانب الاتفاق والاستفادة من تطابق الرؤى والمواقف لما فيه مصلحة وأمن البلدين، والعمل على التنسيق الأمنى بينهما لتجاوز تداعيات أزمة إسقاط الطائرة الروسية وإستعادة التطبيع الكامل فى العلاقات المصرية الروسية.